مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

# قراءة في كتاب
# ضريبة الدم: مليارات مهدورة، أرواح مفقودة، وجشع الشركات العملاقة في العراق

قسم الابحاث

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

**محور الكتاب:**

بعيداً عن الجانب العسكري والسياسي الذي طغى على أحداث الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 يأتي كتاب: «**ضريبة الدم: مليارات مهدورة، أرواح مفقودة، وجشع الشركات العملاقة في العراق**» لمؤلفه: ت. كريستيان ميلر بأقسامه الثلاثة ليكشف عن الوجه الآخر للحرب، ويسلط الضوء على الوعود الأمريكية لإعادة إعمار العراق في الوقت الذي بعثرت خيراته وثرواته، وتم إشاعة الفوضى في أرجائه مهما كلف الشعب العراقي ضريبة دفع ثمنها بأنها من الدماء وَفق الخديعة الكبرى التي دفع ثمنها الشعب العراقي بأنهار من الدماء.

يبدأ الكاتب بسرد الأحداث الرئيسة ابتداء من اختلاق الذرائع لغزو العراق وخداع الرأي العام العالمي، وانتهاء إلى ما حل به من دمار وخراب بسبب السياسة الأمريكية واستحواذ الشركات الأمريكية العملاقة متعددة القوميات من أمثال بيتشل، فلور، مجموعة واشنطن الدولية، شركة بيريني، بارسونز، وشركة CH2M هيل، على عقود كبيرة جداً، وظهور الخلافات بين وزارة الخارجية والبنتاغون حول التحكم في الأموال، ومنع فرنسا وألمانيا وشركات أخرى من الحصول على عقود كبيرة لإعادة الإعمار، وفي مرحلة لاحقة إعلان دايفيد كاي كبير المفتشين الأمريكيين عن الأسلحة في العراق عن عدم العثور على أسلحة الدمار الشامل التي كانت المبرر الأبرز لشن تلك الحرب، وأنَّ المعلومات الاستخبارية التي تم الاعتماد عليها قبل الحرب كانت خاطئة، ومن ثم إعلان اللواء في الجيش الأمريكي بيل ماكوي أنَّ الولايات المتحدة «لم تقصد قطُّ إعادة إعمار العراق كلياً». والتي سبقها إعلان الرئيس الأمريكي بوش بأنَّ «عملية إعادة البناء لم تَسِرْ دائماً كما خططنا لها». وبذلك يخالف ما أعلنه في بداية الغزو من أنَّ هدف إعادة البناء هو جعل البنية التحتية في العراق الفضلى في المنطقة.

ويكشف عن التفاصيل الدقيقة لما كان يدور في أروقة السياسة الأمريكية في بعدها المُغيَّب عن الإعلام وسط ضجيج وصخب آلة الحرب، حيث يتناول الكاتب تكالب الشركات الأمريكية الكبرى ومن ورائها ساسة الجناح الأمريكي المحافظ للظفر والفوز بالعقود الخيالية لما أطلقت عليه الحكومة الأمريكية إعادة إعمار العراق، إذ روَّج المحافظون الجدد لشن الحرب من خلال الادعاء بانَّ التخلص من صدام حسين سيمنح الولايات المتحدة فرصة إنشاء مجتمع ديمقراطي حر ومنفتح في الشرق الأوسط. والتي اتضح فيما بعد عدم مصداقيتها، مثلما تم غزو العراق واحتلاله من خلال أكذوبة أسلحة الدمار الشامل التي اتضح زيفها لاحقاً. وبذلك يتجلى فشل السياسة الأمريكية

المعلنة في أهم المجالات التي وعدت بها متمثلة بإعادة الإعمار، وقد استقى الكاتب معلوماته الدقيقة من المقابلات التي أجراها والوثائق التي اطَّلع عليها والسجلات الرسمية التي جمعها خلال مدة أكثر من عامين، وكذلك مراسلاته مع صحيفة لوس أنجلوس تايمز حول عملية إعادة إعمار العراق، بالإضافة إلى زيارته العراق أربع مرات.

تنطلق فكرة الكتاب المحورية للإجابة عن أسباب إخفاق أقوى دولة في العالم اقتصادياً وعسكرياً بمهمة إعادة إعمار العراق؟ فكيف لدولة استطاعت الوصول إلى القمر أنْ تعجز عن إقامة نظام صرف صحي في الأحياء الفقيرة في بغداد، بعد أن وعدت العالم بجعل العراق منارة للديمقراطية والازدهار في المنطقة، وفشلها في تحقيق تلك الوعود من خلال مسلسل العنف الذي حصد أرواح المزيد من الجنود الأمريكيين والمواطنين العراقيين، كل ذلك حصل في قبال ثمن أو ضريبة الدم وإزهاق الأرواح وهدر الأموال وضياع الفرص، وأنَّ ثمن هذا الدم المهدور هو: مليارات الدولارات من أموال دافعي الضرائب الأميركيين التي سرقت أو أهدرت.

لقد تابع العالم الوعود الأمريكية على لسان قادته حول برنامج إعادة إعمار العراق بعد الاحتلال، وقامت الولايات المتحدة بإعداد وعقد المؤتمرات الدولية والإقليمية حول الموضوع، وتحدثت عن أرقام كبيرة من المنح والقروض والتسهيلات المالية التي قدمت للعراق من أجل إعادة الإعمار. وقد كانت المبادرة الأمريكية وعدت بتقديم 18,6 مليار دولار، ووعد مؤتمر مدريد الالتزام بتقديم 33 مليار دولار، لكن لم يتم إعمار أيَّ شيء على أرض الواقع باستثناء طلاء واجهات المدارس وبعض البنايات، بما يكشف زيف الادّعاءات السابقة، حيث كانت عمليات الإعمار تجري على وَفق ما يأتي:

1. هيمنة عدد كبير من الشركات الأمريكية على عقود الإعمار.
2. ارتفاع كلف العقود أضعاف كلفها الحقيقية.
3. تبديد أموال كبيرة مخصصة للإعمار في مشاريع ثانوية.
4. التحايل الكبير في وصف العقود الخاصة بالإعمار وعَدُّ عمليات الصيانة والترميم جزءاً من إجراءات تنفيذ المشاريع.

وقد تبين أنَّ نسبة 73% من العقود التي تزيد قيمة كلٍّ منها على 5 ملايين دولار لم تطرح

في مناقصة للتنافس، وإنما يتم إحالتها بشكل مباشر. ويكشف الكاتب من جانب آخر عن تكالب الشركات الأمريكية للاستحواذ على أموال العراق ونهبها، فقد تم منح شركة هالبرتون عقداً بقيمة 7 مليار دولار من أجل إعادة بناء الصناعة النفطية في العراق، ويعتبر أنَّ تلك التصرفات الطائشة التي أدت إلى الفشل في إعادة إعمار العراق تماثل في اتساعها واكتساحها ومأساتها، الحرب نفسها.

ومن خلال تسليط الضوء على تلك المرحلة المهمة من تاريخ العراق، ابتداءً من اختلاق ذرائع أسلحة الدمار الشامل، مروراً بالوعود الكاذبة لبناء عراق ديمقراطي حضاري، وبث الفوضى الدموية والصفقات السرية بين كبريات الشركات الأمريكية على بتروله بمباركة الكونغرس الأمريكي، يحاول ميلر كشف مخططات السياسة الأمريكية في عهد بوش الابن واستلاب قرارات مجلس الأمن لخدمة مصالحها الامبريالية والضغط على شعوب المنطقة وحكوماتها من خلال سرد الأحداث وتوثيق تفاصيلها الدقيقة: والتي كانت بدايتها عندما سيطرت القوات الأمريكية على بغداد، ومقتل ابني صدام، واعتقاله في مخبئه السري، ومختلف عمليات التفجير والاغتيالات وخلفياتها الاقتصادية المالية.

ويقف الكاتب عند محطات مهمة لمراحل احتلال العراق وما سبقه من مخاضات في أروقة السياسة الأمريكية، بما يكشف عن حقيقة الصراع الأمريكي الداخلي والأكاذيب التي تذرع بها من أجل الاحتلال. لذلك فهو يتناول الوجه الآخر لحرب العراق وهو البعد الاقتصادي وإعادة الإعمار، ويظهر التسابق المحموم للشركات الأمريكية للحصول على العقود الكبيرة، وما يدور في الغرف المظلمة من تعاقدات سرية للفوز بتعاقدات كبيرة في العراق.

ويُذكر أنَّ الرئيس بوش كلَّف فريقاً بدراسة عملية إعادة بناء العراق، غير أنَّ هذا الفريق لم يجتمع بكامل أعضائه إلّا مرة واحدة قبل أربعة وثلاثين يوماً للتشاور في سرية تامة في مبنى جامعة الدفاع القومي في واشنطن. وقد أعاقت وزارة الدفاع هذا الفريق الذي أصبح في حالة يرثى لها لافتقاره إلى العدد الكافي من الأعضاء، وقلة الخبرة في شؤون الشرق الأوسط، كما لم يتوفر لديه العدد اللازم من المترجمين.

**إعادة الإعمار ومظاهر فساد الاحتلال الأمريكي:**

حاول الكاتب أنْ يميط اللثام عن صفقات الفساد الكبرى لسلطة الاحتلال الأمريكي ويؤكد أنَّ عمليات صرف الأموال العراقية اتصفت بكل ما يمكن وصفه من مظاهر الفساد، ويكشف حجم الفساد الكبير والعقود السرية التي استحوذت عليها الشركات الأمريكية التي لها صلة بالمسؤولين الأمريكيين. التي تؤكدها الانتقادات الكثيرة التي وجهت للتصرفات المالية لسلطة الاحتلال في العراق من عدة أطراف أمريكية أبرزها: الكونغرس الأمريكي، وهيئات رقابة دولية، وأطراف عراقية، وجهات مستقلة.

وبعد أنْ تم تحديد عدد من الموظفين الذين بلغ عددهم 30 رجلاً، والذين تم تخصيص معظم أوقاتهم لغرض البحث عن الكيفية التي تمكنهم من منع وقوع كارثة إنسانية بعد تنفيذ الاجتياح واحتلال العراق. وقد أنشأ فايث مجموعة ثانية ركزت فقط على أكبر كنز في العراق وهو: النفط.

وقد اعترفت التقارير الأمريكية في هذا الصدد بإهدار مليارات الدولارات التي كانت مخصصة لإعادة إعمار العراق خلال إدارة بول بريمر الحاكم المدني للعراق للمدة من 2003 - 2004 وكشفت لجان متخصصة في الكونغرس الأمريكي أنَّ مليارات الدولارات من أموال العراق المودعة في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك جرى التصرف بها وتوزيعها بلا قيود محاسبية أصولية أو سجلات منظمة أو تدقيق. وتقدر تلك المبالغ 91,6 مليار دولار تمثل أرصدة حساب إيرادات برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، فضلاً عن أموال العراق التي كانت مجمدة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1990 وقد جرى سحبها من البنك المذكور وتصرفت بها سلطة الاحتلال كما تشاء، فتعرضت تلك الأموال إلى عملية الهدر والتزوير وسوء التصرف في أعمال الصرف العشوائي.

وقد استخدمت إدارة بوش في إطار تسويقها لإعادة إحياء العراق خطة مارشال باعتبارها نموذجاً لما يمكن أن تحققه خطة إعادة البناء. وتجلّى الفشل الأمريكي في إعادة الإعمار مقارنة بحجم الأموال التي تم إنفاقها، إذ صادق الكونجرس الأمريكي على مبلغ 18,4 مليار دولار على مشروع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الذي يعتبر أضخم رزمة مساعدات لبلد بمفرده منذ مشروع مارشال، الأمر الذي يؤكد حجم الفساد الهائل في السياسة الأمريكية، وقد كشف ستيورات براون المفتش العام بقضايا إعادة إعمار العراق عن عجز عملية التدقيق في معرفة الطريقة التي صرفت

فيها 9 مليارات دولار من أموال الصندوق.

وبموجب القرار رقم 1483 أنشأت الأمم المتحدة صندوق التنمية الذي جعل أصول احتلال التحالف الدولي بقيادة أمريكا بهدف المحافظة على ما يقارب مليار دولار وجد مخبأ في المنازل والمكاتب التي كان يسيطر عليها صدام حسين وأعوانه، بالإضافة إلى الأموال المجمدة في الخارج وبلغت الأموال الإجمالية للصندوق أكثر من عشرين مليار دولار من الأموال العراقية، وكانت أمريكا هي الموكلة بتلك الأموال الكبيرة. وتحول هذا الصندوق إلى حقيبة مال موضوعة بتصرف سلطة التحالف المؤقتة والتي لا يعرف مصيرها.

ومن مظاهر الفساد الأخرى لسلطة الاحتلال الأمريكي عندما أودعت الأمم المتحدة مبلغ 2,5 مليار دولار في حساب الصندوق وهو آخر تمويل من حساب برنامج النفط مقابل الغذاء. وقرر التحالف إنفاق هذا المبلغ في فترة تقل عن الأشهر الثلاثة قبل موعد تسليم السلطة إلى الحكومة العراقية الجديدة 2004، وصادقت لجنة مراجعة البرنامج في يوم واحد على عقود تبلغ 1,9 مليار دولار تتعلق بمشاريع جديدة ينبغي منحها في غضون ستة أسابيع، وقد وصل الهوس في إنفاق الأموال إلى حد جنوني مع اقتراب موعد تسليم السلطة للعراقيين وتحول شهر تموز/ يوليو 2004 إلى شهر إنفاق الأموال والتخلي عن المحاسبة.

ومن جانب آخر فقد نثرت الولايات المتحدة الأموال في أنحاء العراق في الأيام الأخيرة للاحتلال مثلما تبعثر العواصف أوراق الخريف وتم شحن الأموال من البنك الاحتياطي الأمريكي من خلال طائرات سلاح الجو المخصصة للشحن من نوع c-130 بلغ وزن هذه الشحنة ثمانية وعشرين طناً. ومثلت هذه العملية أكبر عملية تحويل للعملة في تاريخ بنك الاحتياطي الاتحادي. تم تحويل خمسة عشر طناً منها إلى مدينة أربيل كدفعة إلى الأكراد الذين أصرّوا على القول إنَّ صدام لم يُعطِهم الأموال التي تستحق من برنامج النفط مقابل الغذاء من دون أيِّ إيصالات بالاستلام أو التسليم، يقول كلير «**كنا نبذر الأموال التي كنا مؤتمنين عليها. كان وضعنا يشبه فأراً أعمى يمتلك المال الكثير**».

ولقد قام مسؤولون أميركيون بتوزيع مبالغ ضخمة نقداً على مقاولين، واحتفظوا ببعضها لأنفسهم من أجل شراء سيارات وساعات فخمة. وفاز مرشح جمهوري فاشل في انتخابات الكونغرس بعقد قيمته 18 مليون دولار لحراسة مطار بغداد ثم انطلق يسرق سلطة التحالف المؤقتة. واختار

الأميركيون بائع سيارات مستعملة لشراء أسلحة للجيش العراقي مع ما يمكن توقعه من نتائج هذا الاختيار. وحاول مسؤول كبير في البنتاغون تمرير عقد لصالح صديق شخصي لإنشاء خدمة الهاتف المحمول في العراق الذي يعتبر سوقاً تصل أرباحه إلى مليار دولار سنوياً. وقام مقاولون من أصحاب الارتباطات السياسية بتوريد عربات إسعاف ومركبات مدرعة قديمة عمرها خمسون عاماً ولا تصلح للسير، واضعين بذلك الملايين في جيوبهم دون مساءلة. ومع مليارات الدولارات الأميركية، المخصصة لمحطات الطاقة الكهربائية، لا توجد في أية مدينة في العراق كهرباء تعمل على مدار أربع وعشرين ساعة في اليوم.

وكان أوَّلُ المتلقين لتلك الهبات مجموعة متعددة من أصحاب نفوذ متقاعدين من أعضاء الحزب الجمهوري، ورجال أعمال أميركيين، ومهاجرين عراقيين. ولكل واحد من أفراد هذه المجموعة تاريخ ودوافع مشكوك في أمرهما، وكذلك انضمت إليهم مؤسسات أميركية ضخمة مثل هالبرتون وبكتل والتي تلقت دعواتٍ سريةً للاشتراك في عطاءات حكومية تبلغ قيمتها مئات الملايين من الدولارات مع ضمان تحقيق أرباح. وبعد أن تتسلم المؤسسات عقودها تقوم باستئجار عمال فقراء من أماكن مثل الغابات النائية في القارة الأميركية والمناطق الريفية في نيبال، وإرسالهم إلى مذابحهم في قفار العراق. وقد تدافع المسؤولون السياسيون في واشنطن لكي يضمنوا نصيباً لأصدقائهم.

ومن مظاهر الفساد الأخرى التي يذكرها والتي تم الكثير منها بسرية تامة: وقع الاختيار على ترينت وهو وزير نقل سابق وصديق لدونالد رامسفيلد للإشراف على وزارة النقل والاتصالات العراقية، لكنه طرد فيما بعد؛ لأنه بدأ مفاوضات تهدف إلى بيع شركة الطيران المملوكة من الدولة إلى شركة ورد اسمها في فضيحة النفط مقابل الغذاء.

وكذلك تم اختيار توماس فولي وهو أحد المتبرعين الجمهوريين وكان زميل صف الرئيس بوش ومختصاً في شؤون إنقاذ الشركات، وقد اعتبرت جهوده من أجل تخصيص الاقتصاد على أنها فشل ذريع .في حين أُحيلت مهمة تدريب قوة شرطة جديدة في العراق الى بيرني كيريك المفوض في شرطة نيويورك الذي تم اختياره بناء على توصيات صديقته النافذة وارتباطاته المزعومة بالمافيا. ومن جانب آخر تم تعيين مايك كريم كبير مستشاري وزارة الإسكان والإعمار، وهو مستشار سابق متورط في فضيحة إسكانية وتطوير مدني، وتم طرده بعد اتهامه بعقد اجتماعات سرية من أجل إبرام صفقات بين المتعهدين الأمريكيين ونظرائهم العراقيين.

وقد تمت الاستعانة أيضاً بخريجي الجامعات الشبان من المحافظين الذين لا يملكون خبرة، حيث تم انضمامهم إلى مجموعة الموظفين المحظوظين منهم "جاي هالين" (24) عاماً أُسندت إليه مهمة الإشراف على فتح بورصة بغداد الجديدة. في حين أصبحت "سايمون ليدين" ابنة مايكل ليدين من أبرز المحافظين الجدد المديرة الفعلية لمشروع إعادة البناء. وكذلك فقد فاز "هودا فاروقي" بعقد 80 مليون دولار من أجل حماية أنابيب النفط العراقية، وكذلك تزويد الجيش بالأسلحة والعتاد، وهو لديه شركة على شفير الإفلاس، بالإضافة إلى حصول "رايلشوفل" ضابط استخبارات بحرية سابق متهم بتهريب أسلحة بصفقة تزويد العراقيين بالدبابات.

لم يستطع السياسيون في واشنطن مقاومة إغراء المليارات تلو المليارات من الأموال وهي تمُرُّ من أمام عيونهم، لذلك تدخل هؤلاء بشكل مستمر في عملية إعادة إعمار العراق كي يتمكن أصدقاؤهم وقواعدهم الانتخابية وشركاؤهم التجاريون في بعض الأحيان من الاستفادة. في الوقت الذي يشير فيه الكاتب إلى أنَّ أميركا ساهمت بمبلغ 30 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات من أجل إعادة الإعمار دفعت أمريكا هذا المبلغ على شكل سيولة نقدية فاقت تلك التي نالتها أية دولة أوربية بموجب خطة مارشال. وقد مثل هذا المبلغ ثلاثة أضعاف المبلغ الذي نالته ألمانيا التي سويت بنيتها التحتية ومدنها بالأرض أثناء القصف الذي تعرضت له في الحرب.

ويمكن القول أنَّ سوء الإدارة المالية أفرزت مخالفات عدة من أهمها:

1. نقص العطاءات التنافسية (المناقصات) على العقود الكبيرة.
2. قلة المعلومات التي تتضمنها العقود.
3. دفع رشاوى مقابل عقود لم تخضع للإشراف.
4. لم تتخذ إجراءات كافية لمنع تهريب النفط والسيطرة عليه.
5. قيام رئيس سلطة الاحتلال في آخر أيام وجوده في العراق بتوزيع مليارات عدة من الدولارات على عجالة قبل مغادرته العراق (منحت إلى إقليم كردستان).
6. إنَّ عمل سلطة الاحتلال في تثبيت الحسابات وعمليات الإنفاق شابها الكثير من الخلل.

وعلى وَفق القانون العام 106-108 الصادر عن الكونغرس الأمريكي في 6 تشرين الأول/ نوفمبر 2003 تم تخصيص مبلغ 18,4 مليار دولار من أجل إعادة إعمار العراق، لكنْ سرعان ما عُلِّق

هذا المشروع في براثن البيروقراطية وجشع الشركات العملاقة والعنف المتصاعد في العراق. وكانت زوجة الرئيس الأميركي (لورا بوش) من بين الذين تدخلوا في هذه العملية إذ قامت بمعاونة إحدى العوائل الصديقة في تمرير صفقة تبلغ قيمتها خمسون مليون دولار لغرض إنشاء مستشفى للأطفال لا ضرورة له، ويتخصص في جراحة التجميل والأورام المتقدمة، في مدينة لا تتوافر فيها مياه نقية للشرب.

وقد كشف ميلر السباق المحموم على بناء أول نظام هاتف نقال في العراق عن واحدة من أكبر فضائح عملية إعادة البناء، وهو أغرب فصل من فصول إعادة الإعمار؛ كونه يخص مجالاً لم يخضع للاستغلال حتى ذلك الوقت وهو الهواء، وكان العراق عشية الحرب آخر سوق مهمة غير مستغلة في العالم في هذا المجال.

**عصابة هالبرتون:**

تحت عنوان (عصابة هالبرتون) يكشف الكاتب انه لم يسبق أنْ ارتبط اسم شركة بالحرب في التاريخ الأمريكي مثلما ارتبط اسم شركة هالبرتون بالعراق، ولم يسبق أنْ ارتبطت أية حرب في تاريخ هذا البلد بشركة واحدة كما ارتبطت بها، إذ يعتمد الجيش الأمريكي في وجوده على هالبرتون في كل شيء بدءاً بوقت إيقاظ الجنود، وحتى إطفاء الأنوار والإطعام والنظافة وبناء القواعد العسكرية... كل ذلك بفضل ديك شيني نائب الرئيس حيث كانا مترابطين ترابطاً وثيقاً وكان الرئيس التنفيذي لها.

ويستدل ميلر على الفشل الأمريكي بمسألة استمرار العنف. فقد مات آلاف الجنود الأميركيين وهم يحاربون نفس الشباب الغاضب الذين كان من المفترض توفير فرص العمل له. ولقي مقاولون خاصّون وعاملون في مجال المعونات، وموظفون حكوميون، مصرعهم وهم يعملون في مشروعات كان يفترض أنْ تلقى الامتنان من عامة الناس. ولقد مات عشرات الآلاف من العراقيين في حرب عصابات ونزاع طائفي يستمدان عناصر قوتهما الميدانية من العراقيين العاديين الناقمين.

وينتهي المؤلف من ذلك إلى القول: إنَّ عملية إعادة البناء أصيبت بالعجز من جميع النواحي، أمّا إدارة بوش والمهندسون المحافظون الجدد الذين خططوا للحرب وأيدوها، فإنهم لم يبنوا مشروعهم لبناء دولة فوق جبل خاوٍ، ويشير إلى أنَّ الرئيس الأميركي ومن معه من دعاة الحرب، بدا وكأنهم يخططون مشروع الحرب وإعادة الإعمار في دولة لا شعب فيها، بسبب عدم انحسار الهجمات ضد جنودهم، وأخذ المقاولون يعانون من انقطاع تمويل عملياتهم، وتلويث سمعتهم، وتعرض موظفيهم للقتل. ولكن أكبر من أصابهم الإحباط هم العراقيون أنفسهم بمن فيهم من

كانوا يعتقدون أنَّ الولايات المتحدة تستطيع إصلاح دولة دمرتها الحروب، واثنا عشر عاماً من فرض العقوبات عليها.

**غداء النواب ومستقبل العراق:**

وفي موضع آخر من الكتاب يحمل العنوان أعلاه، يقول المؤلف إنه على غير منوال عمليات الحرب التي تقع في اختصاص وزارة الدفاع، لم تكلف أية وكالة أميركية بالتخطيط لما بعد حرب العراق. وفي ربيع عام 2002 عقدت اجتماعات سرية في البيت الأبيض للتخطيط لإمكانية الغزو وما بعده، وكانت تلك الاجتماعات تضم كبار المسؤولين من مجلس الأمن القومي والبنتاغون ووزارة الخارجية.

وقد سادت الاجتماعاتِ سريةٌ تامةٌ بالنسبة للجميع ماعدا الوزراء، والمديرين العامين للوزارات ونوابهم، وقد أطلق على تلك الاجتماعات اسم «غداء النواب» وكانت تعقد مرة في الأسبوع في وقت تناول الغداء، وأُعطيت هذا الاسم البريء في الظاهر، ولا يعلم الغاية الحقيقية لهذه الاجتماعات أحد من أعضاء الحكومة الآخرين أو الرأي العام الأمريكي، وقد نجحت هذه الوسائل لأنَّ أخبار غداءات العمل لم تتسرب إلى دائرة أوسع من تلك الدائرة التي اقتصرت عليها. وبعد نجاح ذلك التكتيك وعدم تسرب أخبار لقاءات الغداء تلك التي كان من بين المشاركين المنتظمين فيها آنذاك وولف ويتز نائب وزير الدفاع، ونائبه دوغلاس فايث، وريتشارد أرميتاج نائب وزير الخارجية، ومارك غروسمان وكيل وزارة الخارجية، وجون ماك لوغلين نائب مدير وكالة الاستخبارات الأميركية، وفرانك ميلر وزلماي خليل زاد في مجلس الأمن القومي.

وتناولت الأحاديث تساؤلات تتصل بمستقبل العراق ومن بينها: من الذي سيحكم العراق بعد سقوط صدام حسين؟ كيف ستعمل الشرطة والنظام القانوني؟ كيف سيحصل الشعب العراقي على الطعام والماء والكهرباء؟ كيف يتم تقسيم عائدات النفط العراقي؟ ولم يتمَّ شيء في تلك الاجتماعات أكثر من الحديث حول تلك الموضوعات، حيث لم يتم وضع أي خطط حقيقية مفصلة. ويؤكد الكاتب أنَّ مشروع مستقبل العراق لم يسفر عن خطة كاملة ومتماسكة.

ومما يلفت الانتباه في الصفحات التي تناولت «غداء النواب» حديث مؤلف الكتاب عن إسناد مهمة التخطيط لإنشاء إدارة مدنية للعراق بعد الحرب إلى دوغلاس فايث وهو محامٍ صارمٌ وجادٌّ عن شركات كبرى نائب وول فويتز نائب وزير الدفاع وأحد أبرز المحافظين الجدد في الإدارة

الأمريكية لكي يضع خططاً للإدارة المدنية في عراق ما بعد الحرب. وقد عمل مع ريتشارد بيرل رئيس مجلس سياسة الدفاع في البنتاغون أثناء إدارة ريغان. وكذلك كان «بطل إسرائيل» وواحداً من المتشددين في حزب الليكود الصهيوني وبالتالي أكبر المتحمسين للحرب.

وعندما تسارعت عمليات الإعداد للحرب في نهاية عام 2002 أنشأ فايث ما أسماه «مكتب الخطط الخاصة». ويرى ميلر أنه تعمد ابتكار هذا الاسم المضلل وكان الهدف الذي يسعى له موظفوه الذين يتجاوز عددهم الثلاثين، التأكد من سرعة اكتشاف أسلحة الدمار الشامل المزعومة وتدميرها.

وما لبث فايث أنْ شكّل مجموعة جديدة ويؤكد الكتاب أنَّ هدفها التركيز على أكبر كنز في العراق، وهو النفط لعدة أسباب: من بينها أنَّ المجموعة ارتأت أنَّ العراق كان ينوي استخدام سلاح النفط. كما استخدمه في حرب الخليج الأولى عندما أشعل النيران في أكثر من سبعمِائة بئر نفطي في الكويت من خلال استخدام متفجرات من طراز C4 واستمرت النيران التي أشعلها عدة أشهر، مما أصاب الاقتصاد الكويتي بالشلل، وقذفت النيران إلى الجو ألسنة من الدخان بلغ طولها ثمانمِائة ميل.

وقد عيّن فايث أحد أكثر نوابه ثقة ليكون رئيساً لما يسمى «مجموعة البنية التحتية للطاقة». وكان ذلك الرجل هو مايكل موبس شريكه السابق في مكتب المحاماة وقد أعدَّ موبس دراسة حول أوضاع البنية التحتية النفطية العراقية. وعلى الرغم من أنَّ هذه الدراسة لم تنشر علناً، لكنه استنتج أنَّ النظام النفطي العراقي كان في وضع أسوأ مما كان يعتقد سابقاً، وأنَّ مستويات ضخ النفط توقفت عن العمل ومنخفضة جداً، وأصيب نظام التكرير للمصافي بالعجز.

وقرر موبس أنَّ الوكالات الحكومية الأميركية لا تملك الخبرة الضرورية لإطفاء الحرائق في الآبار المشتعلة في وقت واحد وإعادة الحياة للصناعة النفطية في العراق، وبذلك فقد مهد الطريق أمام البنتاغون كي يقوم بإسناد تلك المهمة إلى شركة هالبرتون التي كان يديرها في وقت سابق ديك تشيني نائب الرئيس الأميركي وهو أول قرار بخصوص منح الالتزامات في عملية إعادة إعمار العراق.

ومن جانب آخر نجد جيش الاحتلال وقادته ابتداءً من رامسفيلد وفرانكس ونزولاً في سلسلة القيادة لم يكونوا مهتمين على الإطلاق في عملية إعادة بناء الدولة بغض النظر عن الخطط والمخططين، حيث لم تتضمن الخطط التي وضعها الجيش أيَّة تفاصيل محددة ولم تكن منسقة وموزعة توزيعاً مناسباً حتى أنَّ قيادات الوحدات البرية للجيش تجهل وجود هذه الخطط مستشهداً بمقولة الجنرال

فرانكس «أمامي حرب يتعين عليَّ أنْ أخوضها».

وفي هذا المجال يتناول الكتاب الصراع البيروقراطي الذي شهدته واشنطن للسيطرة على عملية إعادة البناء رغم التخبط والافتقار إلى خطة شاملة لتلك العملية التي سميت بعملية المرحلة الرابعة والتي كان مقرراً أن تنفذ بعد سقوط بغداد. ويشير الكتاب إلى أنه إلى جانب ما كان يفعله موبس قام العسكريون أيضاً بالتخطيط لتلك العملية وأصبح الجنرال تومي فرانكس ـ بحكم كونه قائدَ قوات الاحتلال ـ صاحب المسؤولية الشاملة عن حكم العراق، ولكنه لم يُبْدِ حماساً لهذه المهمة على الإطلاق، وأخذ يحث الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش على إسناد عملية إعادة البناء إلى جهات أخرى مثل وزارة الخارجية قائلاً إنَّ العسكريين لا يجيدون عملية إعادة بناء الدول. ويشير مؤلف الكتاب إلى أنَّ الجنرال فرانكس كان يريد في الحقيقة دخول العراق والخروج منه في أسرع وقت ممكن حتى أنه عندما وصل إلى بغداد بعد سقوط صدام حسين طلب من القيادات العسكرية التي تحت إمرته أنْ يبدأوا في وضع خطة لانسحاب القوات في ثلاثين أو ستين يوماً.

في الوقت نفسه كانت رئاسة الأركان المشتركة تعد خطتها الخاصة لحكم العراق حكماً عسكرياً، وبادرت بالإعداد لإقامة قيادة عسكرية في العراق تقوم بالتنسيق بين الوكالات الأميركية المختلفة قبل تسليم الأمور إلى سفير أميركي. وقام رامسفيلد وزير الدفاع بتعديل الخطة بشكل يضمن سيطرة وزارة الدفاع على جهود ما بعد الحرب. وقد كان ذلك تحولاً واضحاً لأنَّ وزارة الخارجية كانت المسؤولة باستمرار عن إعادة البناء منذ أن أشرف الجيش الأميركي على إعادة بناء اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. ومع ذلك فإنَّ الخطة لم تحتضن القيادة المركزية الأميركية أو موظفي رامسفيلد المدنيين.

في الوقت ذاته برز فريق ثالث قام بمزيد من التخطيط وهم ضباط أركان الجنرال ديفيد ماكيرنان القائد الميداني في الحرب، وطالبت خطتهم أنْ تدعم قوات التحالف الحكومة العسكرية أو المدنية لمدة شهرين. ويخلص المؤلف إلى القول بأنه مهما كانت الخطة ومهما كان التخطيط، فإنَّ العسكريين الأميركيين لم يكونوا مهتمين بإعادة بناء العراق بدءاً من رامسفيلد إلى فرانكس ونزولاً حتى نهاية سلسلة القيادة، ولم تكن أية واحدة من خطط العسكريين تحتوي على أية تفاصيل، كما افتقرت إلى التناسق واتّسمت بالفقر في توزيعها حتى أنَّ القادة الميدانيين كانوا يجهلون وجودها.

وقد أصدرت فرقة المشاة الثالثة التي احتلت بغداد تقريراً بعد الحرب تشكو فيه من فقدان

الاتجاه، إذ يقول التقرير: «إنَّ القيادات العليا لم تمدَّ فرقة المشاة الثالثة الميكانيكية بأية خطة للمرحلة الرابعة». ومع تفاقم الصراع بين وزارتي الدفاع والخارجية الأميركيتين اجتمع الأميركيون من أصل عراقي في ميتشيغان حيث حذرهم ممثل وزارة الخارجية واريك وهو خبير في شؤون العراق وحذر المجتمعين قائلاً: « إذا تعاملتم مع بول وولفويتز فإنَّ وزارة الخارجية لن تعطيكم أيَّ شيء».

ويعلق ديفيد فيليبس أحد المقاولين مع وزارة الخارجية ورئيس عملية مشروع «مستقبل العراق»، على المعركة التي دارت بين المسؤولين الأميركيين العسكريين والمدنيين بقوله: «لم يكن يجدر بالمسؤولين الأميركيين أن يسمحوا لمشاعرهم الشخصية بتسميم العملية القائمة بين الوكالات الحكومية، بغض النظر عن خلافاتهم المتعلقة بالسياسات المتبعة لكنهم فعلوا ذلك بالطبع، إنَّ العداوات الشخصية التي تظافرت مع المناهج المتعارضة لفترة ما بعد الحرب، سوف تؤدي في النهاية إلى القضاء على مشروع مستقبل العراق».

**عمالة مستأجرة:**

وفي محطة أخرى من الكتاب تحت عنوان (عمالة مستأجرة) يظهر حقيقة جشع الشركات الأمريكية في استقدام العمالة الرخيصة من الدول الفقيرة حيث سمح المسؤولون الأميركيون لشركة KBR وهي الشركة المتفرعة من شركة هالبرتون والتي اختصت بعمليات توظيف العمال الأجانب في العراق السماح لهذه الشركة ومقاوليها الفرعيين في ممارسة أعمال تهريب العمال والانغماس في أشدِّ أوجه نظام التهريب إثارة للتساؤلات، الأمر الذي يعيد للأذهان توارد التقارير الكثيرة عن استخدام العنف الجسدي مع هؤلاء العاملين، ويستشهد حول ذلك بأمثلة في بلدان أخرى حيث يموت عامل نيبالي كل شهر نتيجة العطش في المملكة العربية السعودية، ويضطر العاملون إلى السكوت في معظم الحالات لأنَّ العمال الذين يقدمون شكاوى يُرحَّلون إلى بلادهم على الفور.

وفي الوقت الذي تلقت شركات أخرى ومنها شركة هالبرتون عقود عطاءات هائلة، فقد قامت باستئجار عمال فقراء يائسين من بلاد مثل نيبال والفلبين وغيرها لكي تزيد من هامش أرباحها. حيث يبلغ أدنى راتب يتقاضاه الموظف الأمريكي الذي يعمل لدى شركة KBR حوالي 60000 دولار سنوياً أمّا العمال الأجانب الذين يعملون مع الشركة نفسها فيتقاضون مبلغاً يصل إلى 3000 دولار سنوياً، بالإضافة إلى تعرض هؤلاء العمال للغش والاحتيال ومعاملتهم معاملة العبيد، وقد أدّى الرفض الأمريكي إلى الإطباق على نظام تهريب العمال وإلى تحويل العراق إلى جحيم للعمال. لم

يتمتع العمال الفقراء الذين تدفقوا على العراق بفضل أموال دافعي الضرائب الأميركيين بأية حقوق وحرموا من حق التعبير وحق تعيين محامين وكانوا مجرد سلع ومجرد منتجات رخيصة وقعت في أيدي شركة قدمت أدنى عرض ولا تخشى أية عقوبات من قبل الولايات المتحدة.

**ملف الطاقة الكهربائية:**

وقبل نهاية الكتاب يسلط الكاتب الأضواء على ملف الطاقة الكهربائية التي يعتبرها من أولى الموضوعات التي اضطر الأميركيون إلى مواجهتها بعد أن احتلوا بغداد، ويؤكد أنَّ الكهرباء تعادل السلطة في العراق؛ لأنها كانت مقياساً استخدمه العراقيون كي يحكموا على الاحتلال الأمريكي، ويتساءل الكاتب عن سبب تمكن صدام حسين من إعادة تشغيل الطاقة بعد مرور أشهر قليلة على حرب الخليج 1991 التي كانت أشدَّ تدميراً للبلاد. كيف إذن لا تتمكن الولايات المتحدة وهي أغنى وأقوى دولة في العالم وأكثرها تقدماً من الناحية التكنولوجية من أن تفعل الشيء ذاته؟.

وتحت عنوان (الفشل) يحاول الكاتب أن يبرر سبب فشل أميركا بأنها لم تحضر نفسها لضخامة المهمة التي تنتظرها في العراق على الرغم من الإشارات الكثيرة التي سبقت الحرب، وعبر مسؤولوا التحالف عن دهشتهم عندما رأوا مدى الأعطال التي أصابت شبكة الكهرباء وذلك على الرغم من أنَّ الأمم المتحدة دأبت على توثيق هذه المشكلة منذ عدة سنوات.

لقد شهدت مشاريع إعادة بناء نظام الكهرباء في البلاد تعاقب سبعة أشخاص على مسؤولية أعقد الأعمال وأكثرها كلفة في العراق وذلك في الفترة ما بين نيسان/أبريل 2003 وآب/أغسطس 2004 أي ما معدله رئيس ومدير تنفيذي جديد كل شهرين ونصف الشهر. قال مايكل غوتييه رئيس مكتب الأمم المتحدة للبنى التحتية وهو المكتب الذي عمل مع الأميركيين في بعض المشاريع الكهربائية: «كان الأمر مخيفاً جداً. لم نتمكن من التعاون قطُّ بسبب التغير الدائم للمسؤولين. لم يكن هذا الترتيب فعّالاً، بل ترك آثراً مدمراً في الأعمال». وقد حير هذا التغيير المستمر في المسؤوليات الأميركيين والعراقيين وكبار موظفي الأمم المتحدة، قال غوتييه إنَّ كبار المستشارين «كانوا يأتون ويمضون خمسة أسابيع في التعرف إلى المكان، ثم يمضون أربعة أسابيع أخرى في العمل، ثم يمضون ثلاثة أسابيع أخرى في التحضير للعودة إلى الوطن».

وتحت عنوان (الفوضى المدهشة) يشير إلى ما خلفته عمليات النهب التي طالت الأسلاك الكهربائية وتم سرقتها من خطوط الكهرباء العراقية وبيعت حتى أنها من الكثرة أنها سببت

انخفاضاً كبيراً في أسعار معادن الخردة في كل مناطق الشرق الأوسط، وقد أدّى النهب إلى رفع كلف إعادة الكهرباء إلى ثلاثة أضعاف. وصف كليفورد جي. مان وهو مدير تنفيذي في شركة بكتيل كان قد أشرف على أعمال إعادة البناء التي تنفذها الشركة بالقول «إنها أكثر أنواع الفوضى إثارة للدهشة».

ويقر المؤلف بأنَّ عملية إعادة البناء ليست نوعاً من الإيثار وإنكار الذات من جانب الولايات المتحدة، بل إن الهدف الأساس والاستراتيجي والمباشر هو حماية أرواح الأميركيين، من خلال تهدئة العراقيين عن طريق جعل الحياة أفضل حالاً، وإتاحة فرص عمل للشباب وللعاطلين. وكذلك فإنَّ تقديم خدمات أفضل سوف يخفف من الاعتقاد بأنَّ أميركا غزت العراق طمعاً في ثروته النفطية. التي استدعت أهميتها اهتمام الولايات المتحدة الكامل. إضافة إلى الأسباب الأخرى التي يذكرها لكنه من جانب آخر يتساءل عن النتائج المتحققة في هذا المجال؟!

ويجيب قائلاً: بعد ثلاث سنوات كان لدى العراقيين طاقةً كهربائيةً أقل من السابق، وتعاني مستشفيات الولادة من نقص الكهرباء، ويقف الأطباء عاجزين أمام الأطفال وهم يفقدون حياتهم، وتعاني العائلات من حرارة الصيف اللاهبة التي تصل إلى 130 درجة فهرنهايت. ومن جانب آخر فقد أقفلت المصانع أبوابها بسبب عدم وجود طاقة كهربائية كافية لتشغيل آلاتها، وتدهور إنتاج النفط ليصل إلى معدلات أقل مما كانت عليه قبل الحرب، وتكرر تفجير خطوط أنابيب النفط في الشمال، وفي الجنوب تقف السفن الحاملة للنفط وهي فارغة في الميناء عدة أيام، أمّا فقراء العراق في أحياء بغداد الفقيرة فهم عرضة لهجمات الأمراض مثل التهاب الكبد بسبب الافتقار إلى المياه النقية والرعاية الصحية. تلك هي جوانب من الصورة الكئيبة التي يتحدث عنها المؤلف، والتي يرى أنها نشأت بسبب الغزو الأميركي للعراق.

**ثمن الحرب:**

ويختم ميلر كتابه بعنوان (ثمن الحرب) بما يكشف زيف الادِّعاءات الأمريكية حول القيم وسيطرة العقلية المادية، فبعد وصول العقيد "تيد ويست هوز ينغ" إلى مركز عمله في العراق بعد أن تم تكليفه من قبل البنتاغون بأهم مهمة في العراق وهي قيادة نوع جديد من الجيوش: المقاولين الأمنيين المستقلين الذين كانوا بمنزلة جنود المشاة في عملية إعادة الإعمار من خلال تدريب القوات العراقية على تسلم المهمات الأمنية من القوات الأمريكية والإشراف على شركة أمنية خاصة

تدعى USIS وما رافق ذلك من قضية موته مقتولاً من قبل المقاولين الجشعين، أو منتحراً. والتي يعتبرها الكاتب حقيقة جوهرية من حقائق الحرب في العراق، وهو أنه دفع إلى القدوم إلى عالم لم تعد فيه قيمة – الواجب، الشرف، البلاد. أي القيم التي – يعتقدها الكاتب – والتي اعتمدتها أميركا في حروبها حيث سيطرت عقلية الربح وليس الوطنية، أو الأخوة، أو الإيمان بما يفعلونه على الرجال الذين حاربوا في العراق وأعادوا بناءه.

ومن خلال تلك الإطلالة نستشف حقيقتين أساسيتين في الكتاب، الحقيقة الأولى: حقيقة السياسة الأميركية التي تقوم على أساليب الكذب والخداع والتضليل الإعلامي في غزوها العراق، فمن أكذوبة أسلحة الدمار الشامل ونفيها لاحقاً، إلى أكذوبة جعل العراق من أفضل الدول في المنطقة، ونفيها لاحقاً على لسان الساسة الأمريكان...

والحقيقة الأخرى: حجم الفساد الهائل وهدر الأموال الطائلة فيما سمي بإعادة إعمار العراق، من دون أدنى رادع أخلاقي، ومن دون أدنى اكتراث للعدد الكبير من الضحايا.

ومن هاتين الحقيقتين يتضح أنَّ أميركا لم يكن هدفها إحلال الديمقراطية والازدهار في العراق وإعادة إعماره، وإنما هدفها هدم بناه التحتية وإشاعة الفوضى في ربوعه، وهذا هو جواب السؤال الذي أطلقه المؤلف عن سبب عجز أقوى دولة في العالم عن بناء وإعادة إعمار العراق بعد أنْ دمرته الماكنة العسكرية للاحتلال.

## هوية الكتاب

**العنوان:** ضريبة الدم: مليارات مهدورة، أرواح مفقودة، وجشع الشركات العملاقة في العراق

**المؤلف:** ت. كريستيان ميلر- صحفي أمريكي متخصص حصرياً لتغطية إعادة إعمار العراق.

**المترجم:** سعيد حسنية

**عدد الصفحات:** 994

**دار النشر:** شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان

**سنة النشر:** 2010

## عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحّية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

**www.baidarcenter.org**

**info@baidarcenter.org**